



مجلة جامعة تشرين - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: جريمة إفشاء السر المهني

اسم الكاتب: فادي الشعراني

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/5140>

تاريخ الاسترداد: 2026/04/21 08:09 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت. لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية - ورفده في مكتبة الموسوعة السياسية مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.



جريمة إفشاء السر المهني

فادي الشعрани*

(تاريخ الإيداع 13 / 5 / 2018. قُبِلَ للنشر في 21 / 6 / 2018)

□ ملخص □

يرتبط السر غالباً بحق الانسان في ضمان حرئته الشخصية التي كفلتها الدساتير والتشريعات الوطنية والدولية ومؤدى ذلك أن افشاء السر يسيء إلى مكانة صاحبه ويمس شرفه واعتباره وهذا ما يفسر لنا الحاق الشارع هذه الجريمة بالجرائم الماسة بالشرف والاعتبار.

فالحكمة من تجريم افشاء الاسرار هي المحافظة على السر المهني الذي بدأ واجباً أخلاقياً تقتضيه مبادئ الشرف والأمانة ومن ثم التزاماً قانونياً لحماية صاحب السر ومكانته الاجتماعية من جهة وصيانة المصلحة العامة في المجتمع في عدم تعريض سمعة المهن النبيلة للإهانة وعدم الثقة بها من جهة أخرى كالتطب والقضاء وغيرها من المهن الاضطرارية فإن لم يجد المريض الطبيب الذي يودع إليه سره أو لم يجد المتهم محام يصارحه بسره لأدى ذلك إلى المساس بحرية وحقوق الانسان والاضرار بالمجتمع .

لذلك فإن البحث في موضوع السر المهني يتطلب بيان مفهومه والاساس القانوني في الالتزام به وعناصر تجريمه وحالات الخروج عن قاعدة الحفاظ على السر المهني خاصة في ضوء الغموض الذي اعتراه في تشريعنا السوري باستثناء وجود بعض التشريعات الخاصة التي جاءت بأحكام ناظمة لكل مهنة على حدى .

*ماجستير - كلية الحقوق - جامعة دمشق - سورية.

The Crime Of Disclosure Of The Professional Secret

Fadi Sharaani*

(Received 13 / 5 / 2018. Accepted 21 / 6 / 2018)

□ ABSTRACT □

The secret is linked to the right of the person to guarantee his personal freedom guaranteed by national and international constitutions and legislations, and the result is that disclosure of the secret harms the position of the owner and touches his honor and consideration. This is what informs us that the legislator committed this crime with crimes of honor and consideration.

The wisdom of criminalizing the disclosure of the secret is to preserve the secret of the profession, which began a moral duty ,which is related to the principles of honor and honesty and then a legal obligation to protect the owner of the secret and social status on the one hand and maintenance of the public interest in society not to expose the reputation of noble professions to insult and distrust them, of the forced professions, if the patient does not find the doctor who filed a secret or did not find the accused lawyer to arbitrate him in secret to lead to prejudice to freedom and human rights and damage to society.

Therefore, research on the subject of professional confidentiality requires a statement of its concept, the legal basis of its commitment and the elements of its criminalization and cases of departing from the rule of maintaining the secret of the profession, especially in the light of the ambiguity in the Syrian legislation, except for the existence of some legislations that govern the provisions of each profession.

*Master-Faculty Of Law-Damascus University-Syria.

مقدمة:

إفشاء السر فعل مقفوت بهذه العبارة بدأ العلامة اندريا بيتيل مؤلفه في سر المهنة وكأنه أراد أن يهتدي بهذه العبارة إلى الحلول التي يطلب منه ابداءها في مؤلفه¹.

وقد يكون وضع السر أخطر حين يلقي إلى شخص لا مناص للناس من طرق بابيه دائماً ، فكان لا بد من الشارع أن يكفل المباشرة السليمة المنتظمة لمهن اجتماعية هامة تفرض فيمن يمارسونها أن يودع عملاتهم لديهم أسرارهم ، فجوهر جريمة إفشاء الأسرار هو إخلال شخص بواجب ملزم قانوناً بكتمان ما هو مؤتمن عليه.

اذ إن هذه الأسرار هي موضوع نشاطهم المهني فإذا لم يحفظوا هذه الاسرار تردد الناس بل وعزفوا عن اللجوء إلى خدماتهم فتتعطل بذلك مصالحهم وتتعطل هذه المهن ويصيب المجتمع من جراء ذلك ضرر جسيم ، فالمريض يودع سره الصحي لدى طبيبه والمتقاضي يودع سره القضائي لدى محاميه فإذا كان الاحتمال الغالب ان يفشي كل منهما ذلك السر تردد أصحابه في الالتجاء إليهما مفضلين أن تضيع مصالحهم على أن تذاغ اسرارهم فتتعطل بذلك مهنتي الطب والمحاماة وينال المجتمع ضرر كبير ومن ثم تكون غاية المشرع حماية هذه المصلحة الاجتماعية الهامة.

فكون الواقعة سراً يعني أن حصر العلم بها في نطاق محدود أمر تقضيه صيانة المكانة الاجتماعية لصاحب السر الذي تربطه مع الأمين على السر علاقة وديعة من نوع خاص موضوعها السر وهذه العلاقة إرادية.

وقد عرف واجب كتمان السر منذ القدم ،حيث كان يحرم على رجال الدين البوح بالأسرار التي يطلعون عليها من الناس بحكم مركزهم ،ثم امتد تدريجياً هذا الواجب إلى أصحاب المهن الحرة المهمة.

فمسألة السر أساسها مسألة دينية وأخلاقية قبل أن تكون جريمة مدنية أو جزائية وما يؤكد ذلك هو سكوت المشرع الفرنسي عن تقرير عقاب للإفشاء حتى سنة 1810 ، وفي هذا التاريخ انتقل الالتزام بكتمان السر من دائرة الالتزامات الأدبية إلى دائرة الالتزامات الجزائية وجعل العقوبة في هذه الحالة جنحوية الوصف (المادة 378 من قانون العقوبات الفرنسي) وتبعه في ذلك غيره من التشريعات الوطنية ومنها قانون العقوبات السوري عام 1949 في المادة /565/ الذي أراد أن يصون حرمة بعض الاسرار بنصوص تشريعية محددة .

الإشكالية

وإذا أردنا الإضاءة على جريمة إفشاء السر المهني وعلى النصوص التي تناولته لا بد لنا أن نتساءل حول وجود تعريف واضح وشامل للسر المهني، وهل نجح القانون في رسم حلولاً ناجعة للإشكاليات التي يمكن أن تطرأ نتيجة إفشاء السر المهني وبعبارة أخرى هل جاءت نصوصه ذات الصلة واضحة ومحكمة ولم يشوبها أي قصور أم هي بحاجة لتعديل حتى تستطيع تأمين حماية كافية للأمين على السر وصاحبه.

أهمية البحث وأهدافه:

يعد موضوع البحث من المواضيع البالغة التعقيد لما يثيره من مشكلات أخلاقية وقانونية وعملية من جهة وندرة المراجع والاحكام المتعلقة بسر المهنة في تشريعنا السوري من جهة أخرى.

فمسألة الثقة في الذي استودع اسرار الناس مسألة لا تحتمل مساساً فهي ترعى مصالح الفرد الذي أفشي سره وبيريد أن يظل مكتوماً كما ترعى مصلحة المجتمع الذي يسعى إلى نشر الطمأنينة والعدل وكان على عاتق المشرع في هذه الحالة حماية إرادة المجني عليه في أن تظل بعض الوقائع سراً وتحقيق الحماية الجزائية لهذه الإرادة وخصوصاً في ظل

الازمة الأخلاقية التي يشهدها العصر وعجزها عن مجازاة الزحف المادي للعلاقات الإنسانية بعد أن كان السر لقرون طوبلة في حمى الدين والأخلاق.

أهداف البحث:

كان من الضروري الوقوف عند النص الناظم لجرم إفشاء السر المهني وهو المادة /565/ من قانون العقوبات السوري ومدى قدرته على المعالجة في جريمة إفشاء السر المهني وما يثيره ذلك من مشكلات عديدة في التطبيق من جهة وبيان الإطار القانوني الذي رسمه تشريعاتنا الوطنية التي تناولت إفشاء السر المهني من جهة أخرى.

منهجية البحث:

اعتمد في هذه البحث المنهج الوصفي التحليلي من خلال بيان مفهوم السر المهني وعناصر تجريمه (المطلب الأول) ومبررات افشائه (المطلب الثاني).

المطلب الأول مفهوم السر وعناصر تجريمه

السر من الأمور الغامضة التي يصعب تحديد مفهومها ، فهو يختلف باختلاف الزمان والمكان والأشخاص وطبيعة الوقائع والأعراف والأحداث التي يحرص الناس على كتمانها فقد يكون امراً ما سراً في زمن ولا يكون في زمان آخر. وبناء على ذلك يتوجب علينا بيان ماهية السر المهني واساسه القانوني ،ومن ثم نتطرق لبيان أركان جريمة الإفشاء.

أولاً : ماهية السر والأساس القانوني للالتزام به

أ . ماهية السر المهني

تقتضي الإحاطة بموضوع جريمة إفشاء السر المهني أن نبين بإيجاز ماهية السر المهني في اللغة والتشريع والفقهاء والقضاء . لغةً : السر هو الذي يكتم وجمعه أسرار².

أما في القانون: فلا يوجد في التشريع المقارن أو تشريعنا أي نص يتضمن تعريفاً للسر المهني فالمادة /565/ من قانون العقوبات السوري تنص على:

"من كان ...على علم بسر وأفشاء..... "

و المادة /66/ من قانون البيانات السوري تنص على : "متى طلب منهم من اسرها لهم."

والمادة /46/ من قانون مزاولة المهن الطبية السوري تنص على : "اسرار المهن الطبية."

وقد عرف دالوز السر : بأنه كل ما يضر افشائه بسمعة مودعه أو كرامته³.

وقد عرف الدكتور محمود نجيب حسني السر بأنه :

واقعة أو صفة ينحصر نطاق العلم بها في عدد محدد من الأشخاص اذا كانت ثمة مصلحة يعترف بها القانون لشخص أو أكثر من أن يظل العلم محصور بها في ذلك النطاق⁴.

وقد عرف القضاء الفرنسي السر في إطار تعريفه للسر الطبي :

بأنه كل ما يقف عليه الطبيب بوصفه سراً فتقتضي مصلحة المريض كتمانها⁵.

مما سبق يتضح لنا اختلاف المعايير التي استند إليها الفقهاء والقضاء في تحديد ما يعد من المعلومات سراً وفيما يعد غير ذلك، فمنهم استند إلى إرادة الشخص فالأمر يعد

سراً إذا كان من اودعه قد أراد كتمانها ومنهم من أخذ بفكرة الضرر فيعتبر سرا كل امر يضر إفشائه بسمعة المجني عليه أو كرامته.

ولكن الرأي الراجح الذي نميل إليه هو الذي قال به الدكتور محمود نجيب حسني الذي اخذ بضابط المصلحة الواقعة تعد سرا إذا كان هناك مصلحة يعترف بها القانون في حصر العلم بها في شخص او اشخاص محددين فعدم وجود مصلحة في كتمان الامر انتفت عنه صفة السر حتى ولو كانت هناك مصلحة ولكن القانون لا يعترف بها فتفقد الواقعة صفة السر فالموكل الذي يخبر محاميه بأنه نوى ارتكاب جناية او جنحة فاذا ابلغ المحامي السلطات بذلك فإنه لا يكون قد افشى سراً.

ويعد أن استعرضنا ماهية السر ومواقف الفقه والقضاء منه ، ننتقل لنبحث في الأساس القانوني للالتزام به في التشريع السوري .

ب - الأساس القانوني للالتزام بالسر

يستند أساس الالتزام بالمحافظة على السر المهني في القانون السوري إلى عدة نصوص قانونية وهذه النصوص زمريتان: الأولى : نصوص ذات طابع عام وتشتمل على المادة/565/ من قانون العقوبات السوري وعلى المواد /63/، /67/ من قانون البيانات .

الثانية : نصوص ذات طابع خاص لأن كل منها خاص بسر محدد من الأسرار التي أراد الشارع أن يحميها فوضع لكل سر نص خاص به.

ومن هذه النصوص نص المادة 46 من قانون تنظيم المهنة الطبية لعام 1970 والذي ينص على أن : "على ذوي المهن الطبية التقيد بالواجبات الآتية :1-المحافظة على أسرار المهنة ضمن حدود القانون". وأول ما نلاحظه على المادة 565 من قانون العقوبات أنها جاءت بنص غاية في التوسع والغموض ودون أن تعطي أية حالات محددة تصلح أن تكون مثلاً يقاس عليه.

فبموجب هذه المادة فإن حفظ السر واجب على من كان بحكم وضعه أو وظيفته أو مهنته أو فنه على علم بسر وأفشاء، دون أن يوضح لنا الشارع ما هو المقصود بهذه الحالات الأربعة وما هو المقصود بالسر وماهي المهن المقصودة وكذلك الحالات التي تبرر الإفشاء من قبل الأمين على السر أو على الأقل التي تحله منه حيث اكتفى المشرع بتعبير "وأفشاء دون سبب مشروع".

ومن خلال استعراضنا لهذه النصوص السورية العامة والخاصة فلا يمكننا تحديد موقف المشرع السوري للالتزام بالسر المهني بشكل دقيق إلا إذا جمعنا شتات هذه المواد بمبدأ عام وشامل قاعدته المادة / 565/ من قانون العقوبات وحالات تبريره المواد /63-67/ من قانون البيانات والحالات المعاقب عليها هي الحالات الواردة حصراً في القوانين الخاصة.

ثانياً : أركان جريمة إفشاء السر المهني

تناول قانون العقوبات السوري حماية السر المهني في المادة /565/ وأوجب عقوبة على المخالف لنص المادة وهي كما أسلفنا المادة الأم في جريمة إفشاء السر المهني، كما نص قانون البيانات السوري لعام 2014 في المادة /65/ والمادة /66/ على منع إفشاء السر المهني إلا في حالات محددة ، ومن استقراء نصوص المواد المذكورة يتبين لنا أنها تضع شروطاً خاصة لوقوع الجريمة مما يقتضي بنا البحث في عناصر جريمة الإفشاء والتي كغيرها من الجرائم تقوم على أركاناً اساسية.

أ - الركن المادي

من استقراء نصوص المادة /565/ من قانون العقوبات السوري والمادة /65/ من قانون البيانات نجد أن المشرع السوري قد أوجب توافر عدة أفعال مادية حتى تقوم الجريمة وهي كما يلي:

1- فعل الإفشاء

هو اطلاع الغير على السر الذي يتعلق به ،فالإفشاء هو نوع من الإخبار تتحدد عناصره بأمرين هما السر والشخص الذي يتعلق به.

فالسر واقعة لكن مجرد الكشف عن هذه الواقعة لا يعتبر إفشاء وإنما يجب أن يحدد الشخص الذي يتعلق به السر ، فالمحامي الذي يسرد تفاصيل دعوى ما في مجلة أو محاضرة دون أن يذكر أطراف الدعوى والطبيب الذي ينشر في مقالة علمية تفاصيل مرض عالجه دون تعيين المريض به لا يرتكبان جريمة إفشاء الأسرار .

ولا يشترط في هذه الجريمة أن يقع الإفشاء على السر بكامل تفاصيله وجزئياته بل يتحقق الإفشاء ولو كان متعلقاً بجزء من السر فحسب ، كذلك لا تشترط العلانية كمناس لتتحقق الإفشاء فالأمين الذي يفضي بالسر إلى زوجته يعتبر فعله إفشاء ولو طلب منها أن تكتمه⁶.

ولم يحدد المشرع وسيلة معينة للإفشاء فهو يتحقق بالقول أو الكتابة أو الإشارة أو النشر في إحدى الجرائد أو القاء محاضرة أو رسائل خاصة، كذلك يمكن أن يكون صريحاً أو ضمناً كما لو سمح الطبيب لشخص بأن يطلع على الاوراق التي دون فيها أسرار مرضاه، ويستوي أن يكون تلقائياً أو غير تلقائي، أو أن يتخذ صورة الامتناع كأن يشاهد الأمين شخص يحاول الاطلاع على الاوراق التي دون فيها أسرار عملائه فلا يحول بينه وبين ذلك على الرغم من استطاعته⁷.

2- أن يكون ما تم افشائه سراً

هناك صعوبة في تحديد معنى السر نظراً لأن القانون السوري لم يعرف السر المهني، وبناء على ذلك لا بد من البحث عن تعريف يحيط به ويجمع شتاته استناداً للنصوص القانونية ذات الصلة بالسر المهني التي تشترط أن يكون الأمين استودع سراً أو علم به أثناء ممارسة مهنته ،عليه تعتبر سراً مهنياً الوقائع التي لا يجوز أن تذاق ولو كان الشخص يجهلها طالما تعتبر سراً بطبيعتها فالطبيب الذي يدرك أن المريض مصاباً بأمراض زهرية مطالب بكتمان ذلك السر ولو أن المريض لم يكن نفسه عالماً به⁸.

ولا يتطلب القانون أن يكون صاحب السر هو الذي أودعه بنفسه لدى الملتمزم بكتمانه ،فقد يودعه لديه زوج أو قريب أو شخص ما يعمل لمصلحته أو يدلى به للأمين بوصفه صديق ، فالطبيب يلتزم بكتمان السر الذي تقضيه إليه زوجة المريض أو ابنه، وكذلك يلتزم الامين بسر المهنة ولو كانت التفاصيل قد علم بها بوصف صديق للمجني عليه⁹.

ولابد من الإشارة إلى أن الواقعة التي لها صفة السر تنقضي عندما تصير علنية والضابط في اعتبارها كذلك أنها تصبح معلومة لعدد من الناس بشكل يقيني ومؤكد بحيث لا يمكن السيطرة على نطاق العلم بها.

3- العلم بالسر اثناء ممارسة المهنة

أن كافة المعلومات التي يطلع عليها الأمين على السر أثناء ممارسة المهنة يجب أن تبقى سرية سواء أفصح بها صاحب السر قاصداً اطلاع الأمين عليها أم أن الأمين اكتشفها بعلمه أو بمهارته.

ولكن ماذا لو اطلع الأمين بمناسبة وظيفته على أمور أخرى غير داخلة في إطار السر؟

في هذا الإطار يرى القضاء الفرنسي بأنه اذا استدعي الطبيب لزيارة مريضه في بيته فشاهد أثناء ذلك أبن المريض يرتكب جريمة زنا أو سمع عرض محادثة عن ارتكاب جريمة فهو لا يلتزم بالكتمان اذ ليس من هذه الوقائع الطبيعة المهنية التي تفرض واجب الكتمان¹⁰.

وتثار مسألة سر المهنة فيما اذا سلم الموكل إلى المحامي ورقة مزورة فهل يجب عليه أن يسلمها إلى القضاء اذا طلبها؟

الجواب جاء صريحاً في المادة /382/ من قانون اصول المحاكمات السوري حيث قضت بما يلي: كل موظف رسمي أو عادي استودع ورقة ادعى تزويرها مجبر على تسليها اذا كلف بذلك بقرار من المحكمة واذا رفض ذلك أكره بالحبس أي أن سر المهنة لا محل له في هذه الحالة بسبب أمر القانون .
ولكن ماذا لو أعترف المتهم لمحاميه أنه مرتكب الجريمة وأن شخص آخر بريء أدين بها؟
لم يتضمن تشريعنا هذا الجرم ،ونحن مع الرأي الذي يقول بوجود ان يفشي المحامي سر موكله فهناك حق للمجتمع بإحقاق الحق¹¹ .

4 - الملتمزمون بسر المهنة (صفة الجاني)

نصت المادة /565/ انه :

(من كان بحكم وضعه أو وظيفته أو مهنته أو فنه على علم بسر وافشاء....)

ونلاحظ على هذه المادة انها لم تقدم أو تذكر أي مثال للمهن أو الوظائف التي تتعلق بالسر المهني بل جاءت متضمنة العقاب على إفشاء السر بصورة عامة ومن هنا يتوجب علينا النظر في القانون الخاص الناظم لكل مهنة أو وظيفة على حدى .

ويمكن أن نذكر نماذج من تشريعنا الخاص المتضمن حماية الأسرار المهنية :

1 المهن الطبية : (الأطباء الصيادلة . القوابل . الممرضات المرضيين . المساعدون الفنيين) .

وقد نصت المادة /46/ من المرسوم التشريعي رقم /12/ لعام 1970/المتضمن قانون مزاوله المهن الطبية على :

(المحافظة على اسرار المهنة ضمن حدود القانون)

2. المحامون : يكون المحامي نفسه ملزم بالسر وكذلك شريك المحامي والمتمرن في مكتبه وقد ألزمت المادة /22/ من

قانون المهنة رقم 39 لعام 1981 من ينتسب الى مهنة المحاماة أن يحلف اليمين التالية :

(اقسم بالله العظيم أن امارس مهنتي بأمانة وشرف وأن احافظ على سر المحاماة واحترام القوانين).

وقد اكدت المادة |65| من قانون البيئات السوري هذا المنع بالنسبة للمحامين وغيرهم من أصحاب المهن.

3 . القضاة : عدم إفشاء أسرار المداولات .

وبالإضافة الى هؤلاء : رجال الدين . الكاتب بالعدل . موظفي الدولة . ومراقبو ضريبة الدخل . والعاملون في المصارف . وصناديق التوفير . العاملون في مجلس النقابة والتسليف . موظفو البريد والبرق والهاتف . الموظفون المكلفون بقمع الغش . العاملون في إزالة الشيوخ . موظفو تنظيم الصناعة وتشجيعها . الموظفون المكلفون بمراقبة المؤسسات الفندقية المحال العامة .

كذلك أوجب قانون المخدرات أن تراعى السرية حيال الأشخاص الذين يعالجون من الادمان على المخدرات أو الذين يتقدمون إلى المصحة من تلقاء أنفسهم أو بطلب من ذويهم المنصوص عليهم في الفقرة و من المادة 43 من قانون المخدرات رقم لعام 1993 .

ويعاقب وفقاً للمادة 44 من قانون المخدرات كل من يفشي سراً اطلع عليه بحكم عمله أو استعمله لمنفعته الخاصة أو لمنفعة شخص آخر بالحبس سنة على الأكثر وبغرامة لا تزيد على خمسة آلاف ليرة.

ولا يمكننا إغفال المادة 273 من قانون العقوبات السوري المتعلقة بالإبلاغ أو بافشاء الأسرار المتعلقة بسلامة الدولة دون سبب مشروع والتي قضت بما يلي: من كان في حيازته بعض الوثائق أو المعلومات كالتالي ذكرت في المادة

271 فأبلغها أو افشاها دون سبب مشروع عوقب بالحبس من شهرين إلى سنتين، ويعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة خمس سنوات على الأقل إذا أبلغ ذلك لمنفعة دولة أجنبية.

وشددت المادة 274 العقوبة إذا اقترفت جرائم التجسس المذكورة لمصلحة دولة معادية وفقاً لأحكام المادة 247 والتي بموجبها يبدل الإعدام من الأشغال الشاقة المؤبدة، وتزداد كل عقوبة مؤقتة من الثلث إلى النصف، وتضاعف الغرامة. وقد نص كذلك قانون العقوبات العسكري على جريمة إفشاء السر من خلال معالجته لأحكام التجسس والتي أشارت إليه المادتين 155/ -156 منه فقضت الفقرة الأولى من المادة 155 بما يلي: تسليم العدو كلمة السر أو سر الأعمال العسكرية والحملات والمفاوضات أو خرائط بعض المنشآت العسكرية.

وجاء في الفقرة أ من المادة 156 ما يتضمن إفشاء كلمة السر أو الإشارة الخاصة أو التنبيهات أو الوسائط السرية المختصة بالخبراء والمخاف.

من هذا العرض يتضح أن القوانين الخاصة قد غطت معظم الفعاليات العامة والخاصة التي تحتاج إلى حماية أسرارها ويعود للقضاء أن يجد من الأسرار ما يجب حمايته استناداً إلى النص العام الوارد في المادة 565/ من قانون العقوبات السوري.

ب - الركن المعنوي (القصد الجزائي)

تعد جريمة إفشاء الأسرار من الجرائم العمدية ويتخذ ركنها المعنوي صورة القصد، والنتيجة التي تترتب على ذلك أنه لا قيام لهذه الجريمة إذا لم يتوافر لدى المتهم بها القصد حتى ولو توافر لديه خطأ أو إهمال في أجسام صورة إذا استثنينا من ذلك إفشاء أسرار أمن الدولة (الفرقة 4 من المادة 273 من قانون العقوبات العام).

وعلى هذا فلا عقاب على الأمين الذي يترك في مكان غير أمين معلومات سرية عن صاحب السر فيطلع عليها الغير عرضاً أو إذا تم الإفشاء تحت الضغط والإكراه، و القصد المتطلب في هذه الجريمة قصد عام غير أن المشرع السوري اشترط القصد الخاص المتمثل بعنصر الضرر .

1- عناصر القصد الجزائي

أ- العلم : يتعين ضرورة علم الأمين أن للواقعة صفة السر، وأن لهذا السر طابعاً مهنيّاً وأن يعلم الأمين أن مهنته هي التي جعلت منه مستودعاً للأسرار وأن يعلم أن المجني عليه غير راضي عن إفشائه سره، وعليه إذا ظن الأمين أن هذا السر لا يتعلق بمهنته أو أن المريض قد رضي بإباحة السر وإذاعته فإن القصد يغد منتفياً لديه لإنعدام عنصر العلم في كل من هذه الحالات وبالتالي لا يسأل جزائياً¹².

ب . الإرادة: لتوفر هذا العنصر يتعين أن تتجه إرادة المتهم إلى فعل الإفشاء وإلى النتيجة التي تترتب عليه وهي علم الغير بالواقعة التي لها صفة السر أي أن تتجه إرادة المتهم إلى الفعل الذي يمكن به الغير أن يعلم بالواقعة وأن تتجه كذلك إلى توفير العلم لديه .

ج . الضرر :أن ينشأ عن الإفشاء ضرر مادي أو معنوي وهذا ما يشترطه بعض الشراح بحجة أن جريمة إفشاء الاسرار واردة في القانون بعد جريمتي القذف والبلاغ الكاذب اللتين يشترط فيهما هذه النية¹³، ويقع على المحكمة أن تتحقق من وجود الضرر باعتباره عنصراً من عناصر تكوين الجريمة حتى ولو لم يطالب صاحب السر بالتعويض إذ أن هذه الجريمة تلاحق في التشريع السوري بدون وجود شكوى¹⁴.

ويذهب رأي إلى حد القول وهو ما نميل إليه أن الضرر ليس عنصراً من عناصر الركن المعنوي، فإذا انقثت نية الإضرار بمن أفشي سره فلا يحول ذلك من توفر القصد الجزائي فعلة التجريم ليست الحماية من ضرر وانما ضمان السير المنتظم

لبعض المهن وهو ما لا يرتبط بضرر أو نية الإضرار¹⁵.

2- الشروع في جريمة إفشاء السر المهني

وهو محاولة ارتكاب الفعل دون ان يؤدي ذلك الى حدوث النتيجة ولا يمكن تصور العقاب على الشروع في إفشاء السر المهني المنصوص عنه في المادة /565/ من قانون العقوبات الامر الذي تتطلبه كل جريمة جنحية في الوصف الخاص والصريح وذلك ما نصت عليه المادة /201/ من قانون العقوبات والتي نصت على ما يلي : (لا يعاقب على الشروع في الجنحة وعلى الجنحة الناقصة الا في الحالات التي ينص عليها القانون صراحة).

ويمكن تصور الاشتراك في جريمة إفشاء السر المهني كما لو تعدد المؤتمنين على السر المهني او إذا وجد شخص آخر اشترك أو تدخل أو حرض على ارتكاب هذه الجريمة، فيعاقب أيضاً من دون اشتراط صفة التزامه قانونياً بموجب كتمان السر اذا توافرت الشروط القانونية في الشريك أو المتدخل أو المحرض.

المطلب الثاني المسؤولية الجزائية المترتبة على الإفشاء

رتب المشرع على من يخل بالسر من الأمناء الملتزمين بكتمانه قانوناً جزاءات متعددة من جهة ، ومن جهة أخرى فقد سلك مسلكاً معقولاً ووسطياً فأوجب إفشاء السر في حالات صريحة وواضحة وأجاز إفشاء السر في حالات أخرى وهذا هو مبدأ السر النسبي الذي أخذ به المشرع السوري ، بعد أن كانت النظرة فيما مضى من الوقت تعتبر السر مطلقاً ولا يجوز إفشاءه أولاً التحلل منه .

ولابد من التنويه إلى ندرة الأحكام المتعلقة بهذه الجريمة ، ولعل تبرير ذلك بأن المجني عليه في مثل هذه الجرائم كثيراً ما يفضل السكوت وعدم الادعاء لأن ذلك يستتبع بطبيعة الأحوال ذبوع السر المفشى أكثر وتعدد الاشخاص الذين سيعرفون بهذا السر الذي يحرص المجني عليه على كتمانته¹⁶.

أولاً : العقوبة

أ- الجزء المسلكي والتأديبي : بما أن السر المهني يقوم على قواعد تنظيمية مهنية خاصة لا بد من المسائلة المسلكية لمن يقوم بالإخلال بهذا الواجب المهني الامر الذي يعرضه إلى العقوبات المسلكية كعقوبة التنبيه والانذار والإيقاف عن العمل وسحب الترخيص والشطب والحسم من الاجر وتأخير الترفيع وحجب الترفيع وقد يتعرض لعقوبات أشد كعقوبة النقل والتسريح والطرده وعلى سبيل المثال فقد حددت المادة/85/ من قانون تنظيم مهنة المحاماة العقوبات التي يحاكم بها المحامي امام مجلس الفرع وهي :

1-التنبيه امام المجلس

2-التأنيب امام المجلس

3-المنع من مزاوله المهنة مدة لا تتجاوز الثلاث سنوات

4 -الشطب النهائي من الجدول علماً أن مدة ثلاث سنوات تعتبر مدة سقوط لارتكاب المخالفة لسقوط الدعوى المسلكية.

ب- الجزء المدني: جاءت المادة /138/ من قانون العقوبات ملزمة بالتعويض عن كل جريمة تلحق بالغير ضرراً مادياً او ادبياً وعليه فإن مفشي السر يكون ملزماً بالتعويض بمجرد ثبوت ارتكاب جرم الإفشاء إذا طالب المتضرر بذلك وقد

عطفت المادة /132/ من قانون العقوبات احكام التعويض بالعدل والضرر إذا طالب المدعي الشخصي على مواد القانون المدني (170-171-172) والتي تعطي القاضي الحق في تقدير التعويض مراعيًا الظروف الملائمة. غير أنه يمكن رفع الدعوى المدنية بالمطالبة بالتعويض حتى لو امتنعت ملاحقة مفشي السر جزائياً طبقاً للقاعدة العامة بالقانون المدني:

(كل خطأ سبب ضرر للغير يلزم من ارتكبه بالتعويض).

ج -الجزاء العقابي: إذا توافرت هذه الجريمة بأركانها كان لابد من العقاب عليها وقد فرض القانون السوري عقوبة الحبس بما لا تزيد عن السنة وأيضاً بغرامة لا تتجاوز ألفي ليرة إذا كان الفعل من شأنه أن يسبب ضرراً ولو معنوياً . ولابد من التذكير بنص المادة /273/ المتعلق بإفشاء الاسرار المتعلقة بسلامة الدولة دون سبب مشروع وقد حددت العقوبة في الفقرة رقم /1/ بالحبس من شهرين إلى سنتين ثم نصت على ظرف مشدد بالفقرة الثالثة بان تصبح بموجب هذا الظرف العقوبة الاعتقال المؤقت /3-15/ سنة إذا كان المجرم موظفاً ام مستخدماً بالدولة.

كذلك عاقب قانون العقوبات العسكري بموجب المادتين /155/و/156/

إذا تم الافشاء على النحو المبين فيهما بالإعدام وقد قمنا بدراسة هاتين المادتين سابقاً

د-العقوبة الفرعية: نصت عليها المادة /65/ من قانون العقوبات العام بقولها :

كل محكوم بالحبس أو بالإقامة الجبرية في قضايا الجرح يحرم طول تنفيذ عقوبته من ممارسة حقوقه المدنية.

ثانياً حالات اباحة افشاء السر المهني

أ- الحالات التي يجب فيه افشاء السر المهني

نصت المادة 565 من قانون العقوبات على أن: (من كان بحكم وضعه أو وظيفته أو مهنته أو فنه على علم بسر وأفشاءه دون سبب مشروع أو استعماله لمنفعته الخاصة أو لمنفعة آخر عوقب بالحبس سنة على الأكثر وبغرامة لا تتجاوز ألفي ليرة إذا كان الفعل من شأنه أن يسبب ضرراً ولو معنوياً).

ولم تحدد هذه المادة حالات هذا السبب المشروع، أي الحالات التي سميت من قبل بعض الشراح بحالات افشاء سر المهنة بأمر القانون¹⁷، وبناء على ذلك لابد لنا من وقفة مع بعض الحالات التي وردت في القوانين الخاصة والتي يلزم فيها الأمين على إفشاء سر المهنة دون أن يكون مسؤولاً عن ذلك بل يترتب عليه بعض المسؤوليات فيما لو التزم بالكتمان.

1-الإخبار عن الأمراض المعدية

نصت المادة 3 من القانون رقم 184 والمعدل بالمرسوم التشريعي رقم 7 لعام 2007 على وجوب الإخبار عن الامراض السارية كشلل الأطفال والحصبة والحمى القرمزية والسعال الديكي وغيرها والتي تلزم كل طبيب عاين شخص مصاب بها أن يخبر عنها وإلى ما شابه ذلك نصت المادة 1 و4 من قانون الحجر الصحي للأمراض السارية .

2- الإخبار عن الولادات والوفيات

نصت المادة 23 من قانون الأحوال المدنية رقم 26 لعام 2007 على إلزام الطبيب أو القابلة بأخبار أمين السجل المدني في مهلة أقصاها خمسة عشر يوماً عند الولادات .

ونصت المادة 37 من القانون نفسه على إلزام الطبيب الذي شاهد الوفاة أن يعلم بها أمين السجل المدني خلال خمسة عشر يوماً ، وتسجل الوفاة بموجب تقرير طبي يثبت أن الوفاة طبيعية .

وقد ذهب المشرع إلى أبعد من ذلك فأوجب على الطبيب ضرورة تبليغ النيابة العامة في حال الاشتباه بحدوث الوفاة .

3- الإخبار عن الجرائم**أ - التبليغ عن الجرائم**

الزمت المادة 388 من قانون العقوبات السوري كل سوري علم بجناية على أمن الدولة ولم ينبئ بها السلطة العامة في الحال عوقب بالحبس من سنة إلى ثلاث سنوات وبالمنع من الحقوق المدنية. وعاقبت الفقرة الثانية من المادة نفسها كل موظف أهمل أو أرجأ اعلام السلطة ذات الصلاحية عن جناية أو جنحة عرف بها أثناء قيامه بالوظيفة أو في معرض قيامه بها بالغرامة 2000 ليرة سورية. ونصت كذلك المادة 390 من القانون نفسه على ما يلي :

من قام حال مزاولته احدى المهن الطبية بإسعاف شخص يبدو أنه وقعت عليه جناية أو جنحة تجوز ملاحظتها دون شكوى ولم ينبئ السلطة بها عوقب بالغرامة 2000 ليرة سورية. وأوجب ذلك المادة 26 من قانون أصول المحاكمات الجزائية السوري على من يشهد اعتداء على الأمن العام أو على حياة أحد الناس أو ماله أن يعلم النائب العام بذلك.

وهناك حالات أخرى كذلك للتبليغ وردت في المادة 25 و26 من قانون اصول المحاكمات الجزائية والمادة 157 من قانون العقوبات العسكري

ب - النية بارتكاب جريمة لم يتم تنفيذها بعد

منعت المادة 65 من قانون البيئات المحامين أو الوكلاء أو الأطباء أو غيرهم من المؤتمنين على السر من إفشائهم لأسرار علموا بها عن طريق مهنتهم أو صنعتهم مالم يكن ذكرها لهم مقصوداً به ارتكاب جناية أو جنحة. فلو ذكر موكل لمحاميه أنه ينوي تزوير ورقة لتقديمها إلى القضاء، وإذا ذكر شخص لطبيبه أنه ينوي تسميم آخر واستفسر منه عن كمية السم اللازم دسها في طعام الضحية ، فيقع بهذه الحالات على المحامي والطبيب أن يخبر السلطة منعاً لوقوع تلك الجريمة¹⁸ .

4- الشهادة أمام القضاء

نصت المادة 82 من اصول المحاكمات الجزائية على أن: كل من يدعى للإدلاء بالشهادة مجبر على الحضور أمام قاضي التحقيق وأداء شهادته وإلا استهدف بغرامة لا تتجاوز 300 ليرة سورية. وأوجب المشرع أيضاً على من استودع سراً أن يشهد به أمام القضاء إذا طلب منه ذلك الشخص الذي أسرها اليه (المادة 66 من قانون البيئات) وهذه المادة تشير إلى المادة 65 من القانون نفسه التي تضمنت قائمة من الملتزمين بالسر كالمحامين والوكلاء والأطباء والموظفين وغيرهم.

ب - الحالات التي يجوز فيها افشاء السر المهني

وهي حالات لم ينص عليها المشرع ولم يعاقب عليها بل ترك أمر تقديرها للعرف الجاري ولأصحاب العلاقة، وكل ما فعله المشرع أن أعطى الرخصة للأمين للبوخ بالسر أو عدم البوخ به .

1- رضاء صاحب السر

انكرت بعض الآراء على الرضا أن يكون سبباً للإباحة و ويرى الفقيه غارو بعدم جواز ذلك لأن السر يتعلق بالنظام العام ولا يصح أن يكون لصاحب السر رخصة إباحتة¹⁹ ، ويرى فريق اخر عكس ذلك فرضى المجني عليه سبباً للإباحة لأنه يزيل عن الفعل عنصر الاعتداء وينفي الضرر ومن ثم ينفي عن الفعل الصفة غير المشروعة²⁰ .

وقد اجاز المشرع السوري في المادة 66 من قانون البينات لأمين السر أن يشهد على الواقعة أو المعلومات متى أذن له من اسرها اليه ويترتب على ذلك أن صاحب المهنة لا يرتكب جريمة إذا أفشى السر الذي أودع لديه أو علم به. ولا تقتصر هذه القاعدة على حالة ما اذا كان صاحب السر هو الذي أودعه ولكنها تشمل حالة ما اذا أودعه شخص آخر وتطبيقاً لذلك اذا أودعت الزوجة لدى الطبيب سرّاً لزوجها فإن الرضا بإفشائه يجب أن يصدر من الزوج فلا عبرة لرضا الزوجة.

وغني عن البيان أنه يتعين أن تتوافر للرضاء أو الأذن بالإفشاء شروط صحته، فيجب أن يصدر عن إرادة حرة وادراك سليم ويستوي أن يكون كتابة أو شفاهة أو اشارة، ويمكن أن ينتقل الحق بالرضا الى الورثة وهو الرأي الذي يرححه الفقهاء²¹.

2- حالات مستمدة من القواعد العامة

وهي حالات مستخرجة من المبادئ العامة وتتمثل في حالتين الأولى في حال وجد الأمين في موقف الدفاع عن نفسه فإنه يستطيع أن يدافع عن حقوقه بإفشاء السر، فلو اتهم الطبيب بأنه أجرى عملية جراحية قاتلة عن جهل فأن من حقه أن يكشف الحالة المرضية، وكذلك يحق للمحامي الذي لوحق بتهمة الفساد أن يثبت بوقائع القضية أنه تصرف تصرفاً مشروعاً. أما الحالة الأخرى فهي إذا عينت المحكمة خبير لكشف ملابسات قضية ما، فإنه لا يعود ملزماً بالسر لأنه لا يعمل في هذه الحالة كأمين لصاحب السر وإنما بتكليف من المحكمة، ومن هذا القبيل حالة الطبيب الذي تنتدبه الشركة ليكشف عن مقدم طلب تأمين على الحياة فالطبيب الكاشف لا يعتبر في هذه الحالة وسيطاً بين الشركة ومقدم الطلب وإنما ممثلاً للشركة وتقديمه التقرير اليها لا يعتبر إفشاء للسر المهني ولكن الإفشاء بالسر إلى شركة أخرى يوقع الطبيب تحت طائلة العقاب²².

3- إفشاء السر المهني في حالات خاصة

وهي حالات لم يطرق لها المشرع والفقهاء وبقية مفتوحة للاجتهاد وتتعلق بالتبليغ عن حالات الحمل أو الاجهاض من سفاح والإفشاء لأغراض البحث العلمي وإفشاء أسرار المرضى المعتقلين .

الخاتمة:

وفي نهاية هذا البحث نكون قد سلطنا الأضواء على هذا النوع من الجرائم وعرفنا مدى المسؤولية التي تقع على الأمين اذا افشى سرا من الاسرار المهنية، من خلال عرضنا لماهية السر المهني واساس المسؤولية للالتزام به في التشريع السوري ومن خلال تطرقنا لأركان هذه الجريمة المادية منها والمعنوية ومبررات افشاءها والعقوبة التي يرتبها المشرع على هذا النوع من الجرائم.

وقد توصلنا إلى عدة نتائج مفادها أن المحافظة على السر المهني تتطلب رؤية جديدة ومتكاملة تحقق الحماية الكافية، وفي إطار هذه الرؤية ثبت لنا أن المادة /565/ من قانون العقوبات السوري وهي المادة الام في جريمة إفشاء السر المهني قد اتسمت بالغموض والقصور فهي لم توضح ماهية السر الذي يجب حمايته من جهة ومن هم الأشخاص الذين يتوجب عليهم المحافظة على سر مهنتهم وافشاءهم المشروع له من جهة أخرى .

وأمام القصور في التشريع السوري والعمومية والإطلاق في النص نقترح وجوب تعديل هذا النص وإعادة صياغته من جديد وإيجاد نص جديد يتماشى مع روح العدالة وسيادة القانون ويواكب التطور الذي يحدث في عالم التشريع الحديث ويأخذ بعين الاعتبار آخر المقترحات التي وضعها علماء القانون في مؤتمراتهم الدولية

ويمكن للمادة /565/ من قانون العقوبات السوري التي عرضنا لعيوبها في سياق البحث اذا عدلت أن تأخذ بعين الاعتبار حالات اباحة افشاء السر المهني وعدم سريرانها في الأحوال الآتية :

. إذا اباح صاحب السر افشاءه وكان الافشاء بناء على رضاه وإرادته الحرة .

. إذا كان الإفشاء بقصد منع حدوث جريمة جنائية أو جنحوية .

. إذا كان الإفشاء بقصد التبليغ عن مرض سار طبقاً للقوانين الصادرة بهذا الخصوص.

. إذا كان الإفشاء ضرورياً للسير في دعوى قضائية أو تنفيذاً للقوانين أو حرصاً على المصلحة العامة أو دفعا للخطر .

إذا كان الإفشاء لمصلحة الزوجة أو الزوج ، ويكون الإفشاء لهما شخصياً.

نرى ضرورة تعليق تحريك الدعوى العامة على الأمين لإفشاء السر المهني بناء على شكوى المجني عليه ، فتحريك الإدعاء من قبل النيابة العامة من تلقاء نفسها من شأنه أن يؤدي إلى إذاعة السر أكثر فأكثر وفي ذلك ما يخالف غاية المشرع وفائدة النص.

المراجع:

- 1 سمير أورفلي، مدى المسؤولية الجزائية والمدنية للطبيب اذا افشى سرا من اسرار مهنته، مجلة المحامون، العدد 11، 1985، ص 1338.
- 2 مختار الصحاح، الشيخ محمد بن أبي بكر القادر الرازي، دار الكتاب العربي 1979، ط 1، ص 249.
- 3 سمير أورفلي، مدى المسؤولية الجزائية والمدنية للطبيب، المرجع السابق، ص 1356.
- 4 د. محمود نجيب حسني، شرح قانون العقوبات - القسم الخاص - دار النهضة، ط 6، 1992، ص 753.
- 5 د محمد اسامة القايد، المسؤولية الجزائية للطبيب عن إفشاء سر المهنة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1987، ص 7.
- 6 جندي عبد الملك: الموسوعة الجنائية، المجلد الثاني، دار أحياء التراث العربي، ط 1، ص 47.
- 7 د محمود نجيب حسني، شرح قانون العقوبات - القسم الخاص - المرجع السابق، ص 761.
- 8 جندي عبد الملك: الموسوعة الجنائية، المرجع السابق، ص 47.
- 9 د عبد الوهاب حومد، دراسات معمقة في الفقه الجنائي المقارن، جامعة الكويت، المطبعة العصرية، بدون رقم طبعة، 1983، ص 498.
- 10 د: محمد أسامة القايد، المسؤولية الجزائية للطبيب عن إفشاء سر المهنة، المرجع السابق، ص 34.
- 11 د عبد الوهاب حومد، دراسات معمقة في الفقه الجنائي المقارن، المرجع السابق، ص 503.
- 12 د محمود نجيب حسني، شرح قانون العقوبات - القسم الخاص - المرجع السابق، ص 773.
- 13 جندي عبد الملك: الموسوعة الجنائية، المرجع السابق، ص 50.
- 14 د عبد الوهاب حومد، دراسات معمقة في الفقه الجنائي المقارن، المرجع السابق، ص 523.
- 15 د محمود نجيب حسني، شرح قانون العقوبات - القسم الخاص - المرجع السابق، ص 774.
- 16 د رؤوف عبيد، جريمة الاعتداء على الأشخاص والأموال، دار الفكر العربي للطباعة والنشر، القاهرة، 1974، ط 7، ص 37.
- 17 د عبد الوهاب حومد، دراسات معمقة في الفقه الجنائي المقارن، المرجع السابق، ص 523.

- ¹⁸ د محمود محمود مصطفى، شرح قانون العقوبات -القسم الخاص -دار النهضة العربية، القاهرة، 1984، ط8،ص406.
- ¹⁹ سمير اورفلي، مدى المسؤولية الجزائية والمدنية للطبيب إذا افشى سراً من أسرار مهنته، المرجع السابق، ص 1338
- ²⁰ منير رضا حنا ، المسؤولية الجنائية للأطباء والصيادلة، دار المطبوعات الجامعية ، الإسكندرية ،دون بيان رقم الطبعة، 1989،ص171.
- ²¹ د محمود نجيب حسني، شرح قانون العقوبات -القسم الخاص - المرجع السابق ،ص579.
- ²² د محمود محمود مصطفى، شرح قانون العقوبات -القسم الخاص - المرجع السابق، ص432.